

العالم سبعة مليارات إنسان مطلع نوفمبر ٢٠١١م

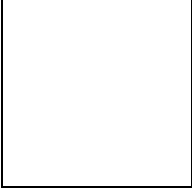
كشف تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن عام ٢٠١١، أن تعداد سكان مصر بلغ ٨٣ مليون نسمة، يمثلون ٢٣% من إجمالي سكان الدول العربية.

أولاً: فضل الأسرة في الإسلام:

= الأسرة نواة المجتمع:

كل شيء في هذا الكون مهما صغر شأنه له حكمة ويؤدي وظيفة، فما رسالة الأسرة المسلمة؟ للأسرة المسلمة في المجتمع المسلم وظائف، أهمها: إقامة حدود الله، وتطبيق شرعه ومرضاته

بتأسيس البيت المسلم، قال تعالى:  فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا

أَفْتَدَتْ بِهِ  [البقرة: ٢٢٩].

وإعداد النسل المسلم وتربيته من وظائف الأسرة،

والقيام بالواجبات الأسرية أمانة سيسأل عنها الزوجان يوم القيامة،

في الصحيحين عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته)).

من الأمانة تطهير البيت من المنكرات، وإلزام أهل البيت بالفرائض والواجبات، وحثهم على الفضائل والمستحبات، قال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا" [التحريم: ٦].

من الأهداف الرئيسية لأسرتك أيها المسلم إقامة رابطة قوية بين أبناء الأسرة والمسجد، ذلك أن المسجد في حياة المسلم جوهرىّ وأساس، والتردد على المسجد عمل تربوي جليل القدر، عميق الأثر، يخرس في النفوس الفضائل والقيم والآداب.

وإذا تحطمت الأسرة، هل يبقى ثم أمة؟!

توزيع مهام الأسرة:

إن حياة الأسرة حياة عمل، وللحياة أعباؤها وتكاليفها، لذا فهي تحتاج إلى ربّان يوجه حركتها ويشرف على سلامتها، هذه القيادة يسميها القرآن قوامة، وهي من نصيب الرجل، والرئاسة ليست للاستعباد والتسخير، وإنما هي رئاسة إشراف ورعاية، لا تعني إلغاء شخصية الزوجة وإهدار إرادتها أو طمس معالم المودة والألفة في الأسرة.

لقد هيأ الله المرأة لوظائف وأحالتها لأدائها، وهيأ الرجل لوظائف وأحاله لأدائها، بحكم التكوين الجسدي والنفسي والاجتماعي، فإذا تحولت القوامة من الرجل إلى المرأة كلّفت المرأة ما لا تطيق، وانحرفت الأسرة عن مسارها.

إن سلب الرجل قوامته على زوجته وأسرته ليعرّض الأسرة لمتاعب ومشكلات،

إن هناك فروقاً بين الرجل والمرأة تجعل كلا منهما صالحاً لأداء وظيفته التي هيئ لها دون سواها، وإن أي انتقاص من مفردات هذه القوامة سيضر بالأسرة، ثم بالمجتمع كله، والذين ينادون بسلب الرجل قوامته، إنما هم أصحاب هوى وهوس، وهم سفهاء لأنهم يتحدون شرع الله تبارك وتعالى.

إن القوامة أيها المسلم تعني أن رب الأسرة مسؤول عن كل ما يوفر سلامة الأبدان والأديان، يجنب الأسرة طرق الانحراف، يعطي من نفسه القدوة المثلى في الوقوف عند حدود الله وتعظيم شعائره دينه، مع سعة صدر وحسن خلق، فهو كالراعي الذي يحمي الحمى.

رب الأسرة - عباد الله - مطالب بالتوازن بين مهام العمل والعبادة والتفرغ لمهام الأسرة، ليعطي كل ذي حق حقه؛ حق الزوجة، حق الأولاد، رعاية الأسرة، التربية. وإذا كان رب الأسرة عاجزاً عن

توفير الوقت الذي يجتمع فيه مع نفسه أو بأفراد أسرته، يوجههم، يحدثهم، يستمع إليهم، يربيهم، يهذب أخلاقهم، إذا كان عاجزاً عن توفير هذا الوقت فسيندم ولات حين مندم.

في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: ((يا عبد الله بن عمرو، بلغني أنك تصوم النهار، وتقوم الليل، فلا تفعل فإن لجسدك عليك حظاً، ولعينك عليك حظاً، وإن لزوجك عليك حظاً، صم وأفطر، صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صوم الدهر)).

يا مسلم لا تظن بالله الظنون، تظن أن الله يخلق خلقاً ولا يرزقهم،

إن كل خلق يخلقه الله جل جلاله يُكتب رزقه معه وهو في بطن أمه ويكتب شقي هو أم سعيد، أما اليهود وأذئاب اليهود أما الماسونيون وأذئاب الماسونيين فيقولون لكم أيها المسلمون حددوا نسلكم لتنظيم أحوالكم الاقتصادية. حددوا نسلكم لإنعاش وإصلاح أحوالكم الاقتصادية. إنهم يريدون إضعافنا فهم يعلمون أن من أهم أسباب القوة والمنعة والعزة في الأمم هي الثروة البشرية هي الكثرة، كثرة العدد هي من أهم أسباب القوة والمنعة وخاصة إذا كان مع هذه الكثرة عدل وحرص على العدل من الرعاة والرعية فإنها حينئذ تكون قوة ومنعة لتلك الأمة.

يا مسلم اعلم أن الذرية والولد خير لك إن عاشوا بعدك وإن ماتوا قبلك.

إن عاش أولادك بعدك فخير لك، إذ يلحقك بعد موتك باستغفارهم ودعائهم لك إن كنت قد أحسنت تربيتهم وعلمتهم ذلك.

١- فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يُرفع للعبد في درجته فيقول: أي رب أنى لي هذا؟ فيقول: باستغفار ولدك لك من بعدك))

٢- وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم يُنتفع به، وولد صالح يدعو له))

٣- مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ما يكون لأحد ثلاث بنات أو بنتان أو أختان فيتقي الله فيهن ويحسن إليهن إلا دخل الجنة))

وأما عن نفع الولد والذرية لك إذا ماتوا قبلك

فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((صغار المسلمين دعاميص أهل الجنة، إذا لقي الولد أباه أو أبويه أخذ بطرف ثوبه أو يده فلا يفارقه حتى يدخله الله وأباه الجنة))، "دَعَامِصُ الْجَنَّةِ" وَاحِدُهُ "دُعْمُوص"، أَيُّ صِغَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ يَمُوتُونَ فِي الدُّنْيَا هُمْ صِغَارُ الْجَنَّةِ الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِيهَا لَا يَفَارِقُونَهَا، وَأَصْلُ الدُّعْمُوصِ دُوَيْبَّةٌ تَكُونُ فِي الْمَاءِ لَا تَفَارِقُهُ ، أَيُّ أَنَّ هَذَا الصَّغِيرَ فِي الْجَنَّةِ لَا يُفَارِقُهَا.

ثانياً: قضية تحديد النسل:

دعاة تحديد النسل يخالفون ما قلناه.

ويتمثل في الخلاف بين علماء الاقتصاد الإسلامي وعلماء الاقتصاد الوضعي في الآتي:

١- تشخيص المشكلة الاقتصادية على أنها ندرة نسبية في الموارد.

ويُشَخِّصُ الاقتصاديون المشكلة الاقتصادية على أنها ندرة نسبية في الموارد (موارد محدودة في مواجهة حاجات متزايدة)، وأحياناً يطلقون عليها لفظاً لا يليق بربوبية الله تعالى، فيقولون: "شح الطبيعة"، ويصورون الإنسان على أنه في صراع معها من أجل البقاء. والحقائق تدحض هذه الدعوى؛ فالإنسان لا يزرع إلا أقل من نصف الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، وفي بعض البلاد المتخلفة اقتصادياً لم يصل إلى الخمس، ورغم ذلك نجد - حتى في العالم المتقدم - ملايين الجائعين والعرايا والمشردين، بل تجتاح المجاعات ملايين البشر في العالم الفقير، بينما نجد الحروب العالمية التي أهلك آخرها ما يقرب من خمسين مليوناً من الشباب، ودمر ثروات بمئات المليارات،

ويحكم العالم جبايرة يمارسون الربا على المستوى الدولي ممثلاً في ديون العالم الثالث للعالم المتقدم، وفي الاحتكارات العالمية التي تبخس الضعفاء حقهم، وتوجه معدل التبادل الدولي لصالحهم، حتى وصل الأمر في أمريكا إلى حرق القمح! وفي أوروبا إلى حرق الزبد والجبن حتى لا ينخفض سعرهما؛ فهل هي حقاً مشكلة ندرة في الموارد، أو هي مشكلة في استغلال الموارد المتاحة؟ أو المشكلة في المصطلح نفسه؟.

٢- النظر إلى عملية "الإنتاج" على أنها خلق للمادة.

ينظر علماء الاقتصاد إلى الإنتاج على أنه "خلق المادة"، ولا يزال هذا المصطلح الخاطيء يستعمل في وصف العملية الإنتاجية المعاصرة. والحقيقة أن الإنسان حين يصنع شيئاً إنما يستخدم نعم الله في الكون، ودور الإنسان في ذلك لا يتجاوز إضافة المنفعة، سواء كانت هذه المنفعة "شكلية" بتحويل الخامات من شكل إلى آخر، أو "مكانية" بنقل الخامات من مكان إلى آخر.

٣- التعامل مع مصطلح "النعم" بشكله المحسوس البحت.

يتعامل علماء الاقتصاد مع مصطلح "النعم" بشكله المحسوس، فيطلقون عليه: "الموارد" ويختصرونه في مصطلح الأرض، فيطلقون مصطلح الأرض على القوة المستمدة من الطبيعة لاستخدامها في الإنتاج، ويوسعون من المصطلح فلا يقصرونه على معناه الدارج من الأرض، فيشمل ما فوق الأرض من نبات وحيوان، وما في جوفها من ثروة معدنية ومائية؛ وما تحتويه المياه من أسماك، وما يتولد عنها من كهرباء، وما يعترى الكون من مناخ وتفيض به السماء من ماء. وهي كما يرى المسلم ما هي إلا نِعَمٌ من الله تعالى على عباده، وتقسم هذه النعم على ثلاثة أقسام: الأول: نِعَم تفرد الله بإيجادها مثل الخلق والرزق. الثاني: نِعَم وصلت من جهة غير الله في ظاهر الأمر، وحقيقتها أنها من الله تعالى، لأنه الخالق لتلك النعم، والخالق للمُنعم عليه بها، "والله خلقكم وما تعملون". الثالث: نِعَم وصلت من الله إلينا بسبب طاعتنا، وهي أيضا من الله تعالى.

فظهر بهذا أن جميع النعم في الحقيقة هي من الله تعالى. ومن النعم ما هو ظاهر وما هو باطن، وإذا أحب الله عبداً وفقه لشكر نعمته الظاهرة فيزيده، وألهمه معرفة النعم الخفية لي شكر الله عليها، فضلا من الله ونعمة، وقد قضى الله أن تكون الدنيا دار ابتلاء يختبر الإنسان فيها بعمله، ولا يحصل على النعم إلا بالجهد، ولقد قدرها الله كافية للإنسانية، ولكن لا بد من العمل للحصول على النعم، وليبتلي في عمله أيحسن أم يسيء وعلى أساس ذلك يكون الخير والبركة في الدنيا، والحساب والجزاء في الآخرة.

٤- لا ينظر الاقتصاد الوضعي إلى سلوك الإنسان الواقعي في الحياة،

فيعد الاقتصاد علماً منطقياً مجرداً، يقوم على أساس أن أفراد المجتمع يتصرفون حسب المنطق والمعقول، وهو الأمر الذي يخالف الواقع في أغلب الأحيان.

٥- لا يفترض الاقتصاد الوضعي وجود إله للكون، أو سنن إلهية، أو عقوبات ربانية اقتصادية.

قال تعالى: "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ" (سورة النحل: ١١٢).

فالمشكلة تكمن في كفر الإنسان بنعم الله إما: بظلم الإنسان، بإفساده في الأرض وتدميره للحرث والنسل، كما يحدث في الحروب وتلويث البيئة، وإما بكفره انحرافاً عن سنن الله التشريعية، وترك شكره وطاعته، الأمر الذي يؤدي إلى عقاب الله إما بقارعة منه، وإما بأيدي الناس أنفسهم بما ظلموا واستكبروا في الأرض.

ثالثاً: خطة عمل لمصر للاستفادة من الزيادة السكانية:

إذا نحينا جانبا الآراء الدينية تجاه قضية الزيادة السكانية سنجد أن المهتمين بالشأن العام تتنازعهم وجهتا نظر:

وجهة النظر الأولى: ترى أن الزيادة السكانية ليست مشكلة خطيرة، بل إنها يمكن أن تتحول لمورد للثروة تقليدا لتجارب دول أخرى مثل الهند والصين، ويتزعمها د. مصطفى حمزة.

وجهة النظر الثانية: أن ظروف مصر تختلف، وأن ما يصلح لغيرنا قد لا يصلح لنا، ويتزعمها د. عبد المنعم المشاط.

تفصيل النظر الأولى: أن الزيادة السكانية لا تمثل خطراً على مصر، لماذا؟

لأنه كمبدأ عام الأمور تقاس بأنه لابد أن يكون كل إنسان في مصر منتجا، ولو كان كل إنسان قادراً على الإنتاج هنا فقط يمكننا الاستفادة من الزيادة السكانية، لكن عدم الإنتاج والبطالة وعدم كفاية الأرض الزراعية تجعل الزيادة السكانية عبئاً، لكننا الآن يمكننا الاستفادة بالزيادة، لكن إلى حد رقم معين لو وصلنا إليه نكون قد دخلنا في المرحلة الخطرة وهي «الكتلة الحرجة»، التي بعدها لا تستطيع مصر أن تسد فيها احتياجات السكان .

والكتلة الحرجة لدينا تبدأ عند ٩٧ مليوناً فعدد السكان في مصر يجب ألا يزيد على هذا العدد بأي حال من الأحوال .

وتحديد الكتلة الحرجة يتم من خلال حساب كميات المياه المتوافرة بشكل مباشر وغير مباشر، فهناك حد أدنى لكل ظاهرة لا يمكن تخطيه وإلا تكون جريمة، فالصين حتى عندما وصلوا للحد الأقصى من الزيادة أصدروا قانون الطفل الواحد، الدولة بعد ذلك لا تدعم إلا طفلاً واحداً عملاً على تقليص الزيادة، وكذلك الهند دخلت في برامج كثيرة منها برنامج لتعقيم الرجال والنساء، لكن قبل الوصول لهذا الرقم قد يكون زيادة التعداد منفعة للتنمية البلد .

= والاستفادة من الزيادة السكانية يتم من خلال:

١- التركيز على الصناعات التي لها ميزة نوعية وتعمل على العمالة الكثيفة، فنحن مثلاً لدينا رمال كثيرة، فمن المفترض أن يكون لدينا أكبر مصنع زجاج في العالم ولدينا الجرانيت ومن المفترض أن نكون أكبر منتج حوائط في العالم، لكن ما يحدث هو أننا نصدر الجرانيت والرمال والمواد الخام والقطن بدلاً من أن نصدر ملابس مع أننا نستطيع تصنيع القطن واستخدام عمالة وتحقيق ربح كبير منه.

٢- توجيه جزء من سكان مصر إلى الأحوزة العمرانية المهجورة، وتشجيع الناس على إحياء الموات، وتعمير الصحراء، .

٣- التركيز على المجتمعات الزراعية والاهتمام بالتنمية العمرانية الريفية وبناء القرى، فالقرية منتجة، لكن المدينة مستهلكة، فقد أخطأنا عندما قمنا بتنمية عمرانية حضرية وأغفلنا التنمية الريفية لأن الريف يزرع ويربى الحيوانات، وتكون لديه القدرة على عمل مزارع سمكية، لكن المواطن الحضري هو موظف غير منتج، كما حدث أن هاجر ١٠% من سكان الريف إلى المدن، وتحولوا من مواطنين منتجين إلى مواطنين مستهلكين، والخطأ في التخطيط العمراني.

٤- الاهتمام بصناعات إعادة التدوير ومعالجة النفايات: فكثر السكان تولد زيادة مهولة في النفايات والقمامة والمياه المستهلكة، فعلى الاهتمام بصناعات إعادة التدوير ومعالجة النفايات، وتوجيه النفايات لتدخل في الصناعة مرة أخرى، وتدوير مخلفات البلاستيك والمعادن والزجاج، وتدوير النفايات الآدمية في الأسمدة. وكاستخدام المياه المعاد معالجتها في الري الحديث مثل التنقيط والرش، هناك

حوالى ٨ ملايين فدان تتم زراعتها ومليونان آخرا يمكن زراعتها، لكن لابد من تغيير أسلوب الرى ولابد أن ننتج البذور والشتلات والتقاوى إنتاجا محليا.

٥- توجيه العملية التعليمية بأسرها للابتكار وللأنشطة الفنية، الحرفية والصناعية والزراعية، وترسيخ مفهوم احترامها بين الناس، ورفع عائداتها المالية قدر الإمكان لتشجيع الطلبة النظريين على سلوك المجال الفني.

ويلزمنا إعداد برامج تدريبية فى مجال الصناعة والزراعة والإنتاج عموما ويكفى البرامج التدريبية التى تتعلق باستخدام الكمبيوتر واستخدام الأشياء، فنحن نحتاج تدريباً على الخلق والإبداع والإنتاج والابتكار .

٦- تغيير أسلوبنا الغذائى

لابد من تغيير أسلوبنا الغذائى بحيث يجعلنا أكثر نشاطا وصحة وحيوية وقدرة على الإنتاج، فنحن نحتاج وقفة من معاهد التغذية فى مصر بالاتفاق مع وزارة الصحة ووزارة السكان لإصدار كتاب لتوعية المواطنين بما يجب أن يكون عليه النظام الغذائى المصرى، حيث إن مؤشرات الأمراض فى مصر من سرطان وأوعية دموية وسكتة قلبية ودماعية وأمراض الكلى تشير إلى أن التغذية تمثل عائقا لدينا كبيرا .

٧- الاستفادة من الكوادر العلمية الشابة الشجاعة ذات الآراء المدروسة:

فنحن لدينا زيادة سكانية بالفعل لكنها لم تتحول لتكون فى مصلحة البلد لأن هناك تراجعاً فى قدراتنا الذاتية أدى إلى الخنوع والتسليم بأدنى المستويات وفقدان الثقة فى كل ما هو مصرى، بل أصبحنا على حافة الإفلاس، فأكبر البنوك وشركات المقاولات ومكاتب الهندسة الاستشارية والمحاسبة ومراكز التدريب لم تعد مصرية وطففت على السطح طائفة العجزة المنافقة التى جعلت تراجعنا يصل إلى درجة التذنى لنصبح مجتمعا فاشلا فى الاعتماد على الكفاءات وتمكينها لتفعيل التقدم اللائق .

٨- التوعية الدينية بأهمية الوفاء بمقتضيات عقد العمل:

فالحكومة والشعب معا تسببا فى واقع التراجع الذى نعيشه، فهما يمثلان جسدا واحدا مكونا من عقل وأعضاء فى الجسم الواحد،

فالحكومة فشلت في تحويل الشعب أو الجسم إلى شعب عالى القدرة، فالمشكلة ليست في كثرة تعداد الشعب ولكنها في القدرة الذاتية للفرد، عقيدةً وعملاً.

وتأتى تصرفات الشعب رد فعل لما غرسته السياسات والحكومات من قيم:

- فالحكومة تدفع مرتبات غير عملية فلا يعمل الشعب أو يعمل ٢٧ دقيقة فقط على قدر مرتبه.
- والحكومة تقدم خدمات تعليمية ضعيفة فيدفع الشعب مليارات الجنيهات في الدروس الخصوصية.
- والحكومة أهملت البحث الصحى ورعاية العلماء فأهملوا الأبحاث وانشغلوا بالدرجات المالية والإدارية، والعمل لدى القطاع الخاص .
- الحكومة ترى أن حل مشكلة البطالة في المجتمع هي بتعيين كل عاطلين عن العمل في القطاع الحكومي، الذي أصبح متخماً بالموظفين، بل وأصبحت الوظائف الحكومية تورث لأبناء العاملين والموظفين.

ولاحظ هذا الحكم الشرعي:

موظف تهاون في عمله في بعض أوقات الدوام الرسمي، في أيام وساعات لا يعرف مقدارها، فأراد من صاحب العمل أن يسامحه عليها، فما الحكم؟

والشافعية على أن الإبراء من المجهول لا يصح مطلقاً، إلا في صورة واحدة: إذا قال مثلاً: أبرأتك من درهم إلى ألف. لأن الجهالة إنما منعت لأجل الغرر، فإذا رضي بالجملة، فقد زال الغرر، وصحت البراءة.

والحنفية والمالكية على أنه: تصح البراءة من المجهول مطلقاً، سواء أكان هناك سبيل إلى معرفته أم لا.

والحنابلة على التفصيل: فالإبراء من المجهول عندهم إما أن يكون هناك سبيل إلى معرفته وإما أن لا يكون هناك سبيل إلى معرفته.

فإن كان هناك سبيل إلى معرفته وجب معرفته، ولم تصح البراءة عندئذٍ إلا بعد معرفته، وكذا لو كان من عليه الحق يعلم مقدار ما يدعي أنه مجهول، ويكتمه عن المستحق، خوفاً من أنه إذا علمه لم يسمح بإبرائه منه، فينبغي أن لا تصح البراءة فيه؛ لأن فيه تغريراً بالمشتري، وقد أمكن التحرز منه.

أما إن لم يكن هناك سبيل إلى معرفته جاز الإبراء، لماذا؟

١- لأنه إسقاط، فصح في المجهول، كالعناق والطلاق، وكما لو قال: من درهم إلى ألف التي صححها الشافعية.

٢- ولأن جهالة الساقط لا تقضي إلى المنازعة.

٣- ولأن الحاجة داعية إلى تبرئة الذمة، ولا سبيل إلى العلم بما فيها، فلو وقف صحة البراءة على العلم، لكان سدا لباب عفو الإنسان عن أخيه المسلم، وتبرئة ذمته، فلم يجز ذلك، كالمنع من العتق.

٤- ولخبر أحمد وأبو داود عن أم سلمة قالت: [جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنكم تختصمون إليَّ وإنما أنا بشرٌ ولعلَّ بعضكم ألحن بحجته أو قال لحجته من بعض فإني أقضي بينكم على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها إسطاماً في عنقه يوم القيامة، فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما: حقي لأخي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمّا إذا قُلتما فاذهباً فاقتسما ثم توخيا الحق ثم استهما ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه]. (والإسطام: الحديد التي تسعر بها النار، والمعنى: أقطع له ما يسعر به النار على نفسه ويشعلها عليها). قال الشوكاني في نيل الأوطار: (فيه دليل على أنه يصح الإبراء من المجهول، لأن الذي في ذمة كل واحد ههنا غير معلوم، وفيه أيضاً صحة الصلح بمعلوم عن مجهول، ولكن لا بد مع ذلك من التحليل).

فاحرص يا مسلم على المكاثرة بالذرية والولد كما دعاك إلى ذلك الحبيب المصطفى ﷺ.